العدد (1789) السنة السابعة - السبت (8) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مكاشفة

صفحة جديدة

كاظم الجماسي

ليس من خلاف على ان اساس المسؤولية تفويض شعبي في الانظمة التي تنتهج الالية الديمقراطية طريقا لها لممارسة الحكم، اذ يكون المسؤول قد اكتسب عددا من الاصوات يؤهله لشغل منصبه ذاك، ويترتب من ثم عليه الالتزام الكامل بتنفيذ واجبه المكلف بإدائه تنفيذا متوازنا. ولما كنا بلدا حديث عهد بانتهاج النظام الديمقراطي فقد عانينا ولم نزل نعاني من ثغرات حقيقية في طرق التنفيذ للواجبات المنوطة بعهدة المسؤولين.

جميعنا يعلم ان الانتخابات التي جرت في اواخر كانون الثاني مفتتح عام ٢٠٠٥ افرزت خللا كبيرا في هيكلية وزارات الدولة ومن ثم مؤسساتها الداخلية، وقد بدا ذلك الخلل نتيجة منطقية لآلية المحاصصة التي جعلت من النظام السياسي للدولة ونظامها الاداري من بعد اشبه بشركة مساهمة توزعت اسهمها بين مجموعة مضاربين، لايمتلك معظمهم المؤهلات الكافية للخوض في سوق الاسهم، الامر الذي جعل من الحراك السياسي حراكا بائسا تدفعه المصالح الجهوية الضيقة من دون الالتفات بقدر معقول الى المصلحة الوطنية العليا، ماأنتج عدد من المشكلات لعل اهمها اشعال نار الفتنة المذهبية اللعينة التي وضعت العراق كوطن والعراقيين كشعب على شفير هاوية بلا قرار.

عانت الادارات المختلفة، إثر ماسبق، في معظم مرافق الوزارات سيما مفاصلها المهمة المكلفة بأصدار القرارت من ضعف وجهل مريعين وانتجت بسبب ذلك سلسلة من الخسارات على اكثر من صعيد، بدلا من سباق مفترض مع الزمن للوصول الى العتبة الاولى الغائبة من النهوض الحضاري لبلد عادت به الانظمة الاستبدادية القهقرى لما كان عليه حاله قبل عشرينيات القرن المنصرم.

القرار في السياقات الادارية هو نقطة الشروع الاولى لتنفيذ اية فعالية من الفعاليات التي تروم الدولة أجراءها، ومايتبع القرار من خطوات حتى لحظة نهاية فعالياته محكوم بطبيعة وتوجه ذلك القرار، الامر الذي يبقى مرتهنا بقدرة وطاقات القيمين على اصدار ذلك القرار، فكيف يكون الحال اذا كان القيم على تلك المهمة، قد وضع على وفق اشغال الحصة ضمن نطاق توزيع الحصص والذي يفرض وبطريقة قسرية ان لايكون هذا المنصب او ذاك من استحقاق من هو الاكفأ، بل من حصة من هو ضمن قائمة الاقربون في تشكيلات الجهة الفائزة بصرف النظر عن المؤهل او الكفاءة، هذا من ناحية ومن الناحية الاخرى شهدت مشاريع الدولة طوال السنوات الاربع المنصرمة من عمر حكومة المحاصصة، تعثرا في التنفيذ وضعفا في المتابعة بسبب التوجهات المختلفة حد التضارب بين وزارة ووزارة وهيئة وهيئة، ماأربك الاداء الحكومي بنحو كبير وسبب هدرا ضخما في المال العام والزمن الذي بات اثمن من المال في سيرورة الخطط التي تضعها دول العالم اليوم لدفع عجلة التقدم في بلداننا الى الامام.

بلادنا اليوم على اعتاب مرحلة جديدة من عمر النظام الديمقراطي الوليد، ويطمح الناس الى تفادي قدر من خسائرهم السابقة والتي اسلفنا ذكرها، وبعد ان بات مكشوفا لديهم ان تطبيق المقولة القديمة المتجددة(الرجل المناسب في المكان المناسب) مازال مطلبا حيويا بل مصيريا لتقدم وازدهار البلد، وراح الناس يأملون خيرا بعد ان اثخنوا بجراح القرارات غير المسؤولة التي افرزتها تجربة القائمة المغلقة سيئة الأثر والصيت، وأختيار القائمة المفتوحة عليها تعوضهم عما خسروه من مالهم وعمرهم.

kjamais59@yahoo.com

تقرير

ظاهرة البطالة.. واقعٌ بائس و حلولٌ مؤجلة

بغداد / المدى

ايدي عاملة مؤجلة..!

تشير الاحصائيات من الجهات غير الرسمية و الدولية الى ان نسبة البطالة في العراق هي ٧٠٪ فيما تشير احصائيات وزارة العمل الى ان عدد العاطلين يصل الى ١,١٥٠,٠٠٠ عاطل و هناك البطالة المقنعة التي لا تقل نسبتها عن ٤٠٪ و يرى الكثير من الاقتصاديين ان اسباب البطالة مختلفة يعود قسم منها الى الجهات الرسمية و القسم الاخر الى برامج التخطيط و البرامج الاقتصادية اللازمة ، و لغرض التعرف على اسباب ظاهرة البطالة في العراق و الحلول اللازمة اجرينا هذا الاستطلاع.

الدكتور خضير نزال التميمي .. يرى ان من اهم اسباب البطالة هو الحروب السابقة و الاوضاع المتردية التي مر بها العراق و كذلك الحصار الاقتصادي الدولي الشامل و ما ترتب عليه من تدني في المستوى المعيشي و الانتاج و التنمية ، و كذلك ما اصاب المعامل و المصانع من تلف بعد عام ٢٠٠٣ و كذلك العمليات الارهابية التي طالت الكثير من المفاصل الاقتصادية في العراق و كذلك هجرة الكثير من العقول المهمة الى خارج البلد و زيادة عدد العاطلين عن العمل من افراد الجيش العراقي السابق و عدم وجود خطط استثمارية تشجع على اقامة المشاريع التي يمكن من خلالها النهوض بالواقع الاقتصادي عموما في العراق و ربما يكون اهمال الدولة للجانب الزراعي و تدهور الزراعة الاثر الكبير في زيادة البطالة و كثرة العاطلين عن العمل.

اما الاقتصادي كريم سوادي فيرى:.. ان على وزارة العمل و الشؤون الاقتصادية ان تزيد من برامجها في تشغيل العاطلين و خلق فرص العمل الفعالة و انشاء المعامل و المصانع التي يمكن من خلالها حل هذه المعضلة و استحداث التشريعات اللازمة و الاستفادة من الخبرات الاجنبية في هذا المجال .. و هناك واقع مهم على الدولة ان تقوم به هو اعادة العمل بنظام (التعيين المركزي) للخريجين الجدد و تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار و اعطائه الفرصة على النهوض بالواقع الاقتصادي عموما كما نحتاج الى تشجيع الانتاج المحلي و ان يتم دعمه من قبل الدولة و ايضا ضرورة استقطاب الكفاءات العلمية الاجنبية و دعوة المهاجرين للعودة الى العراق في حين قال المحامي فالح مكطوف: نحتاج الى تفعيل القوانين التي تقضي على الفساد المالي و الاداري و التي تقضي على فرص تطوير البلد بل و تشل حركة البلاد عموما و ايضا لا بد من وضع الرجل المناسب في مكانه المناسب و نحتاج ايضا من الدولة ان تدعم المواطنين الذين يرومون انشاء المشاريع او الاستثمارات وان تكون هذه القروض ميسرة و سهلة التسديد مثلا معامل (الخياطة او الحياكة) وظاهرة اخرى ادعوا الى الغاءها هي فسح المجال امام الكفاءات للعمل والغاء الواسطة وان يكون التعيين على اساس الكفاءة و الشهادة ، اما السيد سعدون خريج ماجستير في الاقتصاد فيرى ان البطالة استفلحت في العراق بشكل اصبح معه من الصعوبة القضاء عليها او انهائها الا ان الحل يجب ان يكون تدريجياً و على مراحل و هي البدء من الصغر و اعداد الشباب بشكل اولي و تدريبهم و صقل مواهبهم و الاستفادة من الخبرات الاجنبية في هذا المجال و يجب ان لا ننسى ان العراق كان في الاعوام السابقة مركز استقطاب لرؤوس الاموال الاجنبية و للعمالة العربية التي ساهمت بشكل فاعل في تطوير الاقتصاد العراقي كما ان على الدولة ان تشجع الانتاج المحلي و خصوصا الزراعة و اعطائه الاولوية لان اهماله يعني موت الزراعة و زيادة عدد البطالة في العراق من خلال اعطاء القروض الطويلة الاجل و تشجيع رؤوس الاموال العراقية .. اما السيد حسين محمود التميمي و هو ضابط متقاعد يقول: للقضاء على البطالة يجب اعادة العمل بقانون الخدمة الالزامية و التي يمكن من خلالها اعادة تأهيل و تنظيم الشباب و زجهم في الحياة بشكل منظم و القضاء على بطالة الشباب و نحتاج في هذه المرحلة بالذات الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية في العراق كما هو الحال و المتبع الان في اقليم كردستان حين تم استقدام الكفاءات و الشركات الاجنبية التي استطاعت القفز بشكل كبير بالواقع الاقتصادي في شمال العراق و تم تطوير كافة جوانب الحياة هناك و على الدولة كذلك ان تعطي اعفاءات و تسهيلات لهذه الشركات و ان توفر الحماية اللازمة لهذا الامر المهم الذي يمكن من خلاله القضاء على البطالة.

اما الاستاذ حافظ عبد الحسن داود و هو موظف متقاعد فقد قال اقترح ان تقوم الدولة بأنشاء المجمعات السكنية اللازمة لايواء واحتواء العوائل غير القادرة على السكن وبأسعار مناسبة وان توكل مهمة بناءها الى الشركات الاجنبية وان تستخدم في بناء الأيدي العراقية التي يمكن من خلالها القضاء على البطالة و يجب عدم اغفال الجانب الاستثماري من قبل الدولة و تفعيل قانون الاستملاك وان تعوض الدولة اصحاب الاراضي المستملكة تعويضا مناسبا وان تقوم بأستثمار هذه الاراضي في اقامة المصانع والمعامل وتطوير الاقتصاد العراقي والقضاء على البطالة ، اما الاستاذ عمر راشد داود و هو مدرس فقد قال: الذي نحتاجه في هذه المرحلة بالذات هو دعوة القوى العاملة العراقية المهاجرة الى العودة الى العراق و خصوصا حملة الشهادات العليا (الدكتوراه و الماجستير) و ان يتم التنسيق مع الدول التي هاجرو اليها لضمان عودتهم و توفير عمل مناسب لهم و ابرام الاتفاقيات مع تلك الدول لحماية العراقيين الموجودين فيها و ان يتم توفير العمل للعراقيين من الخارج و ان تلعب السفارات العراقية في تلك الدول دورا مميزا لاتمام هذه المهمة.

مقترحات:

و في ختام هذا الاستطلاع ارتئينا ان نضع هذه المقترحات:

تشجيع الاستثمارات في العراق سواء كانت الاستثمارات القادمة من الخارج او الداخل.

زيادة عدد القروض الميسرة للعاطلين و استيعابهم و زجهم في مشاريع تساعدهم على الانتاج

تشجيع الزراعة و تزويد الفلاحين بالسلف و المواد اللازمة للزراعة

سن القوانين التي تساعد على حماية المال العام و القضاء على الفساد المالي و الاداري

اعادة العمل بقانون الخدمة الالزامية للقضاء على البطالة

توفير المشتقات النفطية لتشغيل المكائن الصناعية و المضخات و وسائل النقل و المولدات اللازمة لتوفير الطاقة الكهربائية

العمل على اعادة الكفاءات العراقية المهاجرة الى الخارج و استقطاب الكفاءات التي تساعد في تطوير الاقتصاد العراقي.

توسيع دائرة شبكة الحماية الاجتماعية و زيادة المبالغ المسلمة الى المشمولين بهذه الشبكة

وضع الخطط الاقتصادية و البرامج التنموية اللازمة للقضاء على البطالة و تشجيع الاستثمارات

اقامة المشاريع و المصانع التي يمكن من خلالها استيعاب العاطلين عن العمل.

ردود واجابات

الى / جريدة المدى الغراء

م / اجابة

تحية طيبة..

نشرت جريدتكم بعددها(١٧١٩) الصادر في٢٠١٠/٢/٩ موضوعا بعنوان(مناطق وعرة في بغداد) نود توضيح ما جاء فيه:

ان المناطق المشار اليها في شكوى جريدتكم مثل (الحسينية- حي المهدية- سبع قصور- الشماعية) لا تقع ضمن الحدود الخدمية لدائرة بلدية الصدر الثانية التابعة لامانة بغداد.

شاكرين تعاونكم ...مع التقدير.

الى / جريدة المدى الغراء

م / اجابة

تحية طيبة..

نشرت جريدتكم بعددها(١٧٣٥) الصادر في٢٠١٠/٢/٢٨ موضوعا بعنوان(اشارة/سواق بدلا من المجاري) نود توضيح ما جاء فيه:

الحالة المذكورة في شكوى جريدتكم غير موجودة ضمن الرقعة الجغرافية لبلدية

شاكرين تعاونكم..مع التقدير.

الى جريدة المدى الغراء

م / اجابة

تحية طيبة..

نشرت جريدتكم بعددها(١٧٣٥) الصادر في٢٠١٠/٢/٢٨ موضوعا بعنوان(المحلة٤٢٠ تطالب) نود توضيح ما جاء فيه: تجري اعمال تجديد لشبكة الماء الصافي من قبل شركة الكوخ حيث تم مد منافذ الماء الصافي لاغلب الدور..لايمكن اجراء عمليات تبليط في الوقت الحاضر بسبب عدم اكتمال الخدمات التحتية بالاضافة الى ان شبكة الصرف الصحي للمحلة(٤٢٠)تعاني من وجود تخسف المسعودي الذي من المؤمل اصلاحه قريبا. شاكرين تعاونكم.. مع التقدير.

حكيم عبد الزهرة حسن
مدير عام دائرة العلاقات والاعلام/امانة بغداد

اشارة

قانون الاستثمار العربي رقم (٦٢) وديمومة الاستثمار

علي جابر

يهدف قانون الاستثمار العربي الى تشجيع الاستثمارات العربية في العراق و ذلك للاسهام في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تنظيم اقامة المشاريع الاقتصادية للقطاعات كافة و توفير وسائل الدعم للمشاريع المشمولة باحكام هذا القانون و منها الامتيازات و الاعفاءات و الضمانات اللازمة لاستمرارها وتطويرها..

وقد جاء في المادة (٢) من هذا القانون للمستثمر العربي الطبيعي و المعنوي تأسيس مشروع بكامل رأس ماله او بالمشاركة مع المستثمر العراقي كما ان للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارات بموافقة مجلس الوزراء الدخول في مساهمات لتأسيس مشروع مشترك مع المستثمر العربي ... كما ان القانون اوجب تشكيل لجنة مركزية متخصصة بشؤون الاستثمار برئاسة وزير التخطيط وعضوية ممثلين عن وزارة المالية و التجارة والصناعة و المعادن والزراعة والنفط و الخارجية والبنك المركزي العراقي و هذه اللجنة تتولى تشجيع الاستثمارات العربية و دخولها الى العراق كما تتولى وضع الاطار العام و مؤشرات تسترشد بها الجهات المسؤولة عن تنفيذ احكام هذا القانون في تعاملها مع المستثمرين..

وبينت المادة (٦) من هذا القانون رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٢ ان طلب الاستثمارات يقدم الى وزارة التخطيط للحصول على الموافقات الاصولية فيه وتأييد الجهات الاخرى خلال مدة لا تتجاوز (٩٠) يوما و تحديد قيمة الاموال العينية لغرض تحديد رأس المال حيث يكتسب المشروع الشخصية المعنوية من تاريخ اجازة تأسيسه و يجوز للمستثمر المشمول باحكام هذا القانون تأسيس اي نوع من انواع الشركات المنصوص عليها في قانون الشركات المرقم (٢١ لسنة ١٩٩٧).

و بينت المادة (٩) من القانون اعلاه ان رأس المال يجب ان يدخل عن طريق مصرف مجاز كما ان هناك اعفاءات وامتيازات ورسوم وضرائب الى ان يتم ادخالها الى العراق خلال (٣ سنوات) من تاريخ صدور قرار الوزارة بالموافقة على اجازة المشروع و للوزير تحديد المدة او تقليصها حسب طبيعة الشروع كما تعفى قطع الغيار المستورة لاغراض المشروع من الرسوم و الضرائب على ان لا تزيد قيمة هذه القطع على ٢٠٪ من قيمة الموجودات الثابتة ويسري الاعفاء لمدة ٣ سنوات من تاريخ اصدار اجازة الاستيراد و جاء في المادة ١١ من القانون على اعفاء المشروع من رسوم وضرائب الطابع و المهنة و الوارد الكمركي كما يعفي القانون ارباح المشروع السنوية وضريبة الدخل لمدة ٥ سنوات اعتبارا من نسبة الربح الاولى بنسبة ٢٥٪ الى ٧٥٪ و حسب نوعية المشروع و كما يعفى الاحتياطي المخصص للتوسيع و التطوير من ضريبة الدخل بشرط ان لا يتجاوز ٢٥٪ من صافي ارباح المشروع السنوية و ربما تكون عملية الاستثمار الكبيرة التي نجحت في اقليم كردستان و ادت الى هذا التطور الكبير خير دليل على حسن الاستثمار وتطبيق هذا القانون كما ان الخطوة التي اتخذت بتخفيض سعر الفائدة هي أيضا سوف تشجع على الاستثمارات و في كافة القطاعات الصناعية و التجارية و الزراعية و بالتأكيد ستنهض بهذه القطاعات الى افاق رحبة و واسعة اذا ما طبقت.

حديث الصورة

اسماك دجلة

عدسة: افراح شوقي

لمن يزور منطقة الشريعة بالقرب من ساحة الشهداء، لابد ان تعطر انفه رائحة السمك الطازج الذي خرج للتو من نهر دجلة المعطاء، وامام زخم عربات بيعه وتفاوت الاسعار باختلاف احجامه وانواعه، لابد ان تلفت نظرك اكوام النفايات المتخلفة عن عمليات البيع ما يعكر صفو التمتع بالشراء، ومرأى شريعة النهر ، نقول حبذا لو تعاون الباعة انفسهم مع كوادر امانة بغداد للتخلص من مخلفاتهم بطريقة ملائمة وليبقى السمك وحده ومرآه الجميل سيد المكان.

نتسلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني
peopleissues@yahoo.com
او على الهواتف الارضية ٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥ الموبايل ٠٧٩٠٣٤٠٥٠٠٢

أزياء شتوية في حفلات تخرج جامعية

كاريكاتير ..... عادل صبري